هـــل نـــحـــن الـــعـــــرب أُمّـــــــة؟!

وليد خالد أحمد

| ١ - ٢ |

العرب أمة قبل أن تأخذ هذه المفردة مواقعها في الكثير من لغات العالم، بل حتى قبل أن تعي الكثير من شعوب العالم هويتها وطبيعة وجودها. أما اختيارنا لهذا التساؤل عنواناً فكان بسبب ما بدأ يتردد في الأوساط الفكرية العربية وبشكل خاص بعد التحولات الهيكلية السريعة التي حدثت في العقد الأول من ألفيتنا هذه حول صورة العالم ومسارات حياته الأساسية، والتي أربكت العديد من مفكرينا وجعلتهم يراجعون العديد من القضايا الأولية التي حسمها الفكر العربي منذ وقت ليس بالقصير تدفعهم نيات وأهداف متباينة.

نعم، المراجعة المستمرة لكل القضايا الفكرية مطلوبة وحيوية أيضاً، ومن غير الصحيح التسليم بقضايا محسومة في الفكر لا تقبل التجديد، فالتجديد الفكري يجب أن يكون مطلبنا ومسعانا اليومي، ولكن أن يرد هذا السؤال وبهذه المباشرة في العديد من كتابات مفكرينا، فهذا يحتاج إلى وقفة تأمل طويلة لما وصلت إليه حال الأمة العربية. فالعروبة بهذا التساؤل لا تكون مهددة في وجودها فقط، بل في شرعية هذا الوجود، وهذه واحدة من المشكلات التي بدأت شعوب العالم بمواجهتها في العصر الذي يسعى الغرب لإقامته ضماناً لاستمرار حضارته في البقاء والتجدد.

السبب الثاني الذي دفعنا لهذا الاختيار، ضرورة التنبيه إلى خطورة عدم التنبه إلى المعاني المتعددة للمفردات المتداولة في موضوعات الفكر، والحاجة الماسة للفصل بين هذه المعاني، فـ (الأمة الوجود) غير (الأمة الهوية)، ذلك أن (الأمة) تكوين تاريخي اجتماعي ثقافي تتباين مكوناته وشروط تكونه من أمة إلى أخرى، وهذا (وجودها). أما (هويتها)، فهي ما تعرفه هذه الأمة عن ذاتها وعما تصبو إليه، لذا فهي نسبية وتاريخية يحققها شعب ما عن طريق تفاعله مع التاريخ ولا يرثها من جوهر متأصل فيه، وهذا ما يجعلها بحاجة إلى إغناء دائم يفرضه التراكم المعرفي المستمر للأمة عن تاريخها وحاضرها والتنامي المتواصل بدرجات التعبير عن هذه الهوية عند بنائها.

إذن، فالسؤال المطلوب ترديده بشكل مستمر ضمن أروقة الفكر العربي يجب أن يكون عن الكيفية التي يتم إغناء الهوية العربية بمقومات تجددها وإيفائها بمستلزمات انبعاث الإنسان العربي في عصره الجديد. فالكيفية التي نحدد بها هويتنا تمارس دوراً أساسياً في مسعى العربي لتجديد فكره وحياته وفي الاتجاه الذي يتبلور فيه. لهذا كان من الضروري تحقيق وعي علمي في دراسة هذا الموضوع كي نتجنب الانحرافات والمآسي التي تترتب على التحديد غير الواعي والتحديد من قبل الآخر للهوية العربية، فهذه المسألة حساسة، لأن جميع جوانب شخصيتنا القومية تتأثر به، وعليه فإن سؤالنا سيكون عن الكيفية التي يتم بها إغناء الهوية العربية، ولكن لنتعرف قبل ذلك على التحديات التي تواجه هذه الهوية، التحديات القديمة والمستمرة حتى الآن، والتحديات المستجدة بسبب التحولات الأساسية في هيكل العصر.

أولاً- التحديات القديمة والمستجدة.

التحديات التي تواجه الهوية العربية كثيرة ومعظمها مرتبط بالمسألة الثقافية، ذلك أن ثقافة كل أمة مرتبطة بالسياق الاجتماعي لتكوينها أو بكيانها السياسي، فهي التي تمثل نسق مراجع النظام الاجتماعي وتوصيف المجتمع لنفسه وأفراده، بما يتضمنه من عناصر اللغة وسلم القيم المميزة لهذه الأمة عن غيرها. ولقد تعرضت الثقافة العربية لضغوط عنيفة خارجية وداخلية، قديماً وحديثاً، نتيجة لحساسية موقع الأمة العربية وتفجر كيانها السياسي، وهي لم تنجح بعد في إعادة تجديد أسسها وتوحيد – وقبلها توصيف – عناصرها. غير أنها لم تسقط بعدُ نظراً لقوة تراثها الروحي وميراثها المادي في دائرة الانحلال والتبعية النهائية للثقافة الغربية. فمازال العربي يعيش صراعاً من أجل إثبات الذات وتأكيدها في وجه الثقافة الغربية المتسلطة على الشعوب يتداخل مع صراع اجتماعي، وأحياناً اقتتال أهلي، لإعادة هيكلة ثقافته وتثبيت كيانها، بهدف توصيف هويته استناداً لمعطيات هذه الثقافة، وتالياً إلباس المشروعية للثقافة التي يؤطرها هذا التوصيف.

ولكن، برغم عدم سقوط الثقافة العربية أمام الهجمة الثقافية والحضارية الغربية، تمكنت الأخيرة من تحقيق أكثر من موطئ قدم داخل الثقافة العربية وخلقت على ذلك انشطارات متعددة في الإطار العام للهوية العربية، فمقدمات الثقافة الغربية التي دخلت إلى العرب تمكنت من إخضاع بعض النخب المحلية لسياقاتها دافعة بهم إلى التخلي عن الاشكال القديمة في العادات والتقاليد والأعراف واللباس والاستهلاك، مما خلق حالة من التمغرب ميزت هذه النخب عن باقي أبناء الأمة الذين تفاوتت ردود أفعالهم ما بين القبول اللاواعي بهذا الطريق وبين الرفض السلبي له وللنخبة التي تبنته، فالتجأت إلى التراث وتمترست داخله، فيما تدرج الباقون بين القطبين وراح بعضهم يحاول التوفيق بين القطبين.

بل إن تأثيرات المسألة الثقافية في موضوع الهوية العربية تعاظمت شأناً بعد اندماجها في الصراع الاجتماعي صانعة الكثير من مساراته، فكما هو معلوم أن الثقافة العصرية / الغربية في معظمها، تفترض مستوى معيناً من التكوين التعليمي وقدرة شرائية جيدة، تجعل من المشاركة فيها غير متاحة لجميع أفراد المجتمع، فبعد أن كانت المشاركة في الثقافة متوفرة ومتاحة من خلال الأعياد الجماعية الدينية والمحلية، ورقصات الريف، والحكايات الشعبية، والأغاني والرقصات التراثية الجماعية، بل حتى الاجتماعات العامة والدواوين الأهلية التي كانت دائماً مناسبة لتظاهرات ثقافية، انقلبت هذه الصورة لتصبح صورة الاستزادة من الثقافة في الوطن العربي تأخذ أشكالاً مأساوية وطبقية. ففي غياب الإمكانات المادية التي تمكن من الوصول إلى صالات السينما والآلات السمعية البصرية، والنوادي الخاصة، خلقت الثقافة العصرية / الغربية تهميشاً لفئات كبيرة من المجتمع، فمن لا يملك (كذا) من ثقافة الغرب أصبح لا يملك من وسائل الثقافة الحديثة غير الشوارع والساحات العامة، حيث لا تقوم الجموع إلا بالنظر إلى واجهات المحال التي تفردت بعرض كل ما يُصعد من أحساس هذه الجماعات بالإحباط والحرمان.

والأخطر من هذا، كان دور الثقافة الغربية في تدمير العلاقة وقنوات التفاهم بين أبناء الريف وأبناء المدن في الوطن العربي، والتي كانت تعاني منذ البداية نوعاً من الفتور. فمع تكدس وسائل وأدوات الثقافة في المدن العربية وانحسارها عن الريف، انعزل الريف تماماً عن التواصل الثقافي معها، وأصبح ابن الريف عاجزاً عن إيجاد لغة للتواصل الثقافي مع ابن المدينة الغارق في أكداس الثقافة العصرية / الغربية، وتعاظم الفارق إلى درجة أن المدن العربية أضحت غارقة بكل ما هو يُسيء لأبناء الريف ولثقافتهم، بل وحتى في الأعمال الثقافية، حيث أصبحت معظم المسرحيات والمسلسلات التلفزيونية العصرية تتندر بما يفعله أبناء الريف، فأصبح ابن الريف غريباً في المدينة العربية، وهذا ما صوره شاعر كبير هو أحمد عبد المعطي حجازي في قصيدة يصرخ فيها بضياعه وغربته في المدينة بعد أن جاءها من الريف، فيقول :-

لقد طردت اليوم
من غرفتي
وصرت ضائعاً بدون اسم
هذا أنا
وهذه مدينتي

هكذا تعاظم شأن المسألة الثقافية وأصبحت تحدياً أساسياً للهوية العربية بعد أن ارتبطت كيفياً بالتوصيف الطبقي وفرضت مسارات جديدة على طريق التفاوت والانقسام المجتمعي والطبقي.

الإيديولوجيات العربية هي الأخرى شاركت في تعاظم المشكلة الثقافية وانعكاس آثارها السلبية على الهوية العربية عندما فشلت معظمها في وضع آليات مراجعة مستمرة لمعطيات الثقافة العربية وإعادة تنظيم مفاهيمها وقيمها ومحورتها حول أهداف ووظائف جديدة نابعة من حاجات المواجهة مع الثقافة الغربية، سامحة بذلك لتشرذم الهوية العربية بتمزق الثقافة العربية المعرفة لها.

إذن، ما لكيفية التي يمكن بها ترصين الهوية العربية أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها الآن والمهددة لها بالتشرذم والتبعية لجبروت التقنية التي انساق إليها الغرب، بل كيف يمكن نقل الهوية من مستوى التحصين إلى مستوى الدفع باتجاه الانبعاث الرسالي ؟

نجيب، بأن ذلك يكون بالبدء الفوري في حوار معمق مع الذات وبتمفصل مع الآخر.

كاريكاتير

■ عادل صبري

سورّية والعروبة

حازم صاغيّة

أن يقال إنّ الإيديولوجيا آخر هموم النظام السوريّ ليس اكتشافاً. وهذا التعرّي من الايديولوجيا إنّما نما مع الزمن، لا سيّما مع الانتقال من جيل الآباء، والآباءُ كانوا عقائديّين في شبابهم، إلى جيل الأبناء الورثة. وقد توازى الانتقال هذا مع تراجع أصاب الحزب لمصلحة أجهزة الأمن، ثمّ أصاب (الاشتراكيّة)، أخت (الوحدة) في اللغط البعثيّ، لمصلحة اقتصاد السوق غير المصحوب بالقوانين.

لكنّ العروبة، مع هذا، يصعب التخلّي عنها في سوريا كما لو كانت عظْمة كلب ميّت. فالوريث لا يقطع، من حيث المبدأ، قطعاً كلّيّاً مع لغة الموروث، وإلاّ اختلّت عمليّة التوريث نفسها. ثمّ إنّ سوريا (قلب العروبة النابض)، وهي، منذ ١٩٦١، جمهوريّة (عربيّة سوريّة)، بغضّ النظر عن حقيقة أنّ الكرد عُشر سكّانها، وهي نسبة تزيد حين يضاف إليها الأشوريّون وأقليّات صغيرة أخرى غير عربيّة. وأهمّ من هذا وذاك أنّ العروبة يتطلّبها الدور الإقليميّ الذي يتيح لدمشق أن تتدخّل في لبنان وفي سياسات الفلسطينيّين، كما في الأردن والعراق، ناهيك عن تمثيل (العرب) في ظروف التوسّط السابق مع إيران (ولو توازى ذلك مع تمثيل إيران في التوسّط مع العرب.

وعلى عمومها كانت هذه الوظائف تستجيب تطلّباً في اللاوعي السياسيّ والجمعيّ للسوريّين العرب، مفاده أنّ (العروبة) تكبّر سوريا، فتوحّد بها، ولو رمزيّاً، بلداناً تقول الأسطورة القوميّة إنّها فُصلت عنها.

غنيّ عن القول إنّ النفعيّ والوظيفيّ في تلك الأسباب هو ما احتفظ به النظام من العروبة البعثيّة، متلهّياً بالإيديولوجيّ منها على نحو سينيكيّ. بيد أنّ اللغة التي بدأت تظهر في الأيّام الأخيرة، وتحديداً منذ تعليق عضويّة سوريا في الجامعة العربيّة، تشبه إعلان المكبوت الذي كانت المصالح تستدعي كبته.

فالعرب صاروا، بين ليلة وضحاها، (عرباناً) و (بدواً) وأهل (رمل) و(جِمال)، وهذه العنصريّة الصريحة كثيراً ما تجهر بطلب «قوميّة سوريّة» ضاربة، على ما يمضي الزعم، في آلاف السنين.

وكان التاريخ السوريّ الحديث قد شهد عيّنتين على ردّ الفعل هذا، واحدتهما انفجرت مع (انفصال) ١٩٦١ الذي أنهى (الاستعمار المصريّ والفرعونيّ)، والثانية حصلت بعد انسحاب الجيش السوريّ من لبنان إثر اغتيال رفيق الحريري. بيد أنّ العيّنتين هاتين، اللتين دلّتا على خصوبة الاستعداد لتشكيل الوطنيّة السوريّة سلبيّاً وضدّيّاً، بقيتا أصغر بلا قياس ممّا يجري اليوم.

فالحاصل الآن أنّ أصوات النظام في دمشق وبعض حلفائه في بيروت يرفعون (القوميّة السوريّة) إلى مصاف الإيديولوجيا الرسميّة، وفي الآن نفسه يجعلونها إحدى صرخاتهم في الحرب التعبويّة.

ولن يكون من الصعب التدليل على جذور دينيّة ومذهبيّة يصدر عنها هذا النزوع المستجدّ. إلاّ أنّ أكثر ما يستوقف، والحال هذه، أنّه لم تعد هناك مصالح عربيّة للنظام تستدعي منه العروبة، ولو بحدّها الأدنى.

ولئن ألقى التحوّل هذا مزيداً من الضوء على مدرسة عريقة، تتعدّى سوريا، في استخدام العروبة وتوظيفها، فإنّه دلّ أيضاً على مأساة النظام القاتلة. ذاك أنّ الأخير حين يخسر مصالحه العربيّة، أي (أوراقه) الإقليميّة، وحين يتخلّى تالياً عن بقايا غطائها الإيديولوجيّ، يكون قد خسر كلّ شي.

■ عن الحياة اللندنية

ســـلـــطـــة الـــشـــعـــب

حسن متعب ★

يقال في الحديث عن الديمقراطية أنها تعني في ما تعنيه حكم الشعب لنفسه، وأن الشعب له السلطة المطلقة في اختيار من يراه مناسباً ليتولى إدارة السلطة وشؤون البلاد خارجها وداخلها، وهذا لا يعني بالضرورة أن الذي يتم اختياره عبر صناديق الانتخاب هو أفضل المرشحين، أو أفضل أبناء الشعب من حيث الكفاءة والقدرة والقابلية لقيادته، وليس بالضرورة أفضل الأثرياء، وليس أفضل السياسيين أو الأكاديميين أو المثقفين بل وليس أفضل المناضلين إذا كان له تاريخ في النضال أو الكفاح الثوري في عقود خلت، ولكنه يمكن أن يكون أفضل اللصوص والانتهازيين والمتملقين والمتآمرين والفاسدين،

فالسياسة مع لعبة الديمقراطية لا علاقة لها بالمبادئ التي عرفنا وقرأنا عنها سابقا، وإنما لها علاقة بالمصالح سواء كانت شخصية أو فئوية أو حزبية أو طائفية كما في العراق وغيره من البلدان المشابهة لوضعه، لذلك لا يمكن للفقراء والمعدمين أن يجدوا متسعا لهم في هذه اللعبة، ولكنهم يقومون بدور فعال وكبير وحاسم فيها، فهم بعمومهم وكثرتهم إنما يخدمون مجموعة صغيرة من الأشخاص أولئك هم من يتسيد الساحة السياسية ويتقاسم المناصب ويحوز الامتيازات سواء معنوية أو مادية، لذلك فان حقيقة اللعبة هي أن يقوم العامة من الناس بتقديم أسهمهم وحقوقهم لفئة قليلة، ظاهر واجباتها خدمة الشعب والبلاد وضمان إدارتها بعدل وسلام وكرامة وتشريع القوانين التي تضمن التقدم والبناء، أما باطن اللعبة وحقيقتها فهي استثمار المناصب والامتيازات لتوسيع الثروة وضمان النفوذ، وهذا يجري في مختلف دول العالم إلا أن الفارق بين الدول ذات الديمقراطيات المستقرة وبين الدول ذات الديمقراطيات الناشئة هو أن الذين يتسلقون سلم صناديق الاقتراع في الأولى حتى وان كانوا من الانتهازيين لا يضعون مصالحهم في تصادم مع مصالح المجتمع، ويحاولون قدر إمكانهم خدمة ناخبيهم لضمان استمرار وجودهم وترشحهم لدورات قادمة، مقابل ذلك فان المواطن هناك لا يهمه من يتسيد الموقف، ومن يعتلي هرم السلطة، الذي يهمه فقط هو أن يعيش بسلام وأمن وعدل وكرامة، وهي أمور مضمونة له بفعل النظم والتشريعات التي تقدس الإنسان وتحترم حريته وحقوقه، أما في الثانية فالأمر مختلف تماما إذ أن العملية كلها تجري وفق حسابات المصالح والصفقات والتنافس الشديد على الامتيازات التي قد تفقد الكثير منهم توازنه فالمناصب هنا مصدر استثمار وارتزاق أما المواطن وهمومه واحتياجاته والبلاد ومستقبلها ومستقبل أجيالها فهي في آخر سلم الاهتمامات، وفي العراق تحديدا، تأخذ اللعبة منحاً متفردا فالذي انتخبه العامة لحفظ العراق وإدارته وقيادته إلى بر الأمان، والى خدمة الناس وتقديم الخدمات لهم وحفظ المال العام ومحاربة الفساد وتسريع عجلة الاستقرار والأمن والتقدم والنمو، هو الذي يسعى بكل السلطة الممنوحة له إلى تدمير هذا البلد، والى سرقة أمواله وتبديد ثروته ثم إلى تقسيمه أو أقلمته، رغم أنهم جميعا اقسموا بداية عهدهم بكتاب الله وبشرفهم أن يحفظوا وحدة البلاد وان يخدموا الشعب، إلا أن خدمة الشعب بالنسبة لهم لا تتعدى كلمات في مطبخ إعلامهم وفي جولة صراعاتهم الحزبية والطائفية، فهم يتحدثون دائما عن أهم ما يحتاجه المواطن، وهم غالبا إما يطلقون الوعود الكريمة بتحقيق المنجزات والمشاريع وإنهاء الأزمات إذا كانوا في السلطة التنفيذية أو من المستفيدين منها أو أنهم نكاية بالآخرين يلقون اللوم على العملية السياسية والفساد المستشري والمحاصصة الطائفية رغم أنها هي التي أنجبتهم وجعلت منهم نجوما للفضائيات، ويبقى عامة الناس الذين يملكون السلطة المطلقة بحسب المفهوم الديمقراطي، حيارى إزاء ما يسمعون من خطب رنانة وتصريحات طنانة وانقسامات حزبية وانشطارات في الكتل النيابية لتصحيح المسار، ولكن العامة لا يأخذون بالمقابل من هؤلاء وأولئك سوى الوعود الجوفاء، فالكهرباء والخدمات والأمن والعدل والمساواة ليست سوى وسائل للاستثمار وملء الجيوب بالسحت الحرام وليست سوى شعارات انتهت أهميتها ولم تعد تشغل بال السياسيين بقدر ما يشغل بالهم كيف يستثمرون الأزمات الجديدة التي تمثل هي أيضا مشاريع جديدة تضمن بقائهم لأطول فترة ممكنة حتى وان كانت على حساب مصالح الشعب ومستقبل أجياله..

وفي النهاية فان الشعب استخدم سلطاته المطلقة التي منحها له النظام الديمقراطي بتدمير نفسه بنفسه إذ انتخب أشخاصا لا يعرفهم ولا يعرف تاريخهم ولا يعرف أهدافهم ومطامحهم الشخصية في نفس الوقت فإن هؤلاء المنتخَبين الذين يطلق عليهم صفة ممثلي الشعب لا يعرفون أيضا ناخبيهم وبالتالي فإن الصلة مقطوعة تماما بين الناخب وممثله ولهذا السبب تحديدا لا يشعر السياسيون بأية أهمية لرأي ناخبيهم أو مشاكلهم أو احتياجاتهم فهم في واد وعامة الناس في واد آخر، ولهذا ينتشر الفساد وتتجه اهتمامات السياسيين إلى مصالحهم الشخصية ومصالح أقربائهم وعشيرتهم وأحزابهم فتراهم يقدمون الوظائف والمناصب المرموقة إلى ذويهم دون أية اعتبارات أو حتى خوف من رقيب أو ضمير.

ولكن مرة أخرى فان الشعب على موعد دائم لاستخدام سلطاته وحينها عليه أن يعرف كيف يستخدمها وأن يتعلم الدرس جيدا وأن يتذكر أن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.

★ كاتب وإعلامي مقيم في استراليا